

السيد فرانك بانيماراما، رئيس وزراء فيجي رئيس المؤتمر

السيد أنطونيو غوتيريس، الأمين العام للأمم المتحدة

السيدة باتريشيا إسبينوسا، المدير التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

أصحاب المعالي،

السيدات والسادة،

بداية، أسمحوا لي أن أتقدم لجمهورية فيجي، بصفتها رئيس المؤتمر، ولجمهورية ألمانيا الاتحادية
ولسكرتارية الاتفاقية الإطارية بالشكر والتقدير على حفاوة الاستقبال والترحيب والإعداد
التميز. ولا يفوتني هنا أن أعبر عن شكري وتقديري أيضا للرئاسة المغربية في الدورة السابقة على
حسن إدارتها واستضافتها لمؤتمرنا العام الماضي.

أصحاب المعالي،

السيدات والسادة،

ينعقد هذا المؤتمر - الثالث والعشرون - في ظل تزايد ملحوظٍ للتحديات والتأثيرات السلبية لظاهرة التغير المناخي لاسيما على الدول الأقل نمواً ومنها بلادنا . وهذه التحديات لا تُشكل فقط تهديداً لجهود التنمية ومكافحة الفقر وتنمية الزراعة والقطاعات المختلفة الأخرى في البلدان النامية والأقل نمواً، بل تهدد أيضاً البقاء الفعلي للكثير من هذه البلدان .

أن الجمهورية اليمنية، كغيرها من الدول، تُعتبر عرضة لأخطار هذه الظاهرة . وتعد التغيرات المناخية أحد أهم القضايا البيئية التي تواجه اليمن حالياً على مختلف القطاعات، خاصة وأن اليمن - بدعم قوات التحالف العربي الداعم للشرعية - لا يزال يخوض معركةً مصيرية للحفاظ على الشرعية والمرجعيات الوطنية واستعادة الدولة بعد الانقلاب الذي تم في سبتمبر ٢٠١٤ على يد مليشيات الحوثي و صالح الانقلابية المسلحة المدعومة من قبل إيران التي ترعى الإرهاب بالشرق الأوسط والعالم أجمع، ولذا فقد أصبح لزاماً على الأسرة الدولية الاضطلاع بمسؤوليتها التاريخية والأخلاقية المتمثلة بالالتزام بدعم الدول النامية والأقل نمواً استناداً للمبادئ المتجسدة في الاتفاقية الإطارية المعنية بالتغيرات المناخية التي تُعد الصرح الدولي الأنسب للتعامل مع هذه التحدي .

أصحاب المعالي،

السيدات والسادة،

نجتمع اليوم وقد مرَّ عامٌ على دخول اتفاقية باريس التاريخية حول المناخ حيز النفاذ . وهذا يُعد انتصاراً حقيقياً للبشرية في مواجهة أخطار التغيرات المناخية على كوكبنا وحياتنا فيه .

ونحن إذ نتطلع إلى تنفيذ هذه الاتفاقية الشاملة، نؤكد، في ذات الوقت، على ضرورة تنفيذ بنودها المستندة إلى المبادئ الراسخة في الاتفاقية الإطارية المعنية بالتغيرات المناخية وحق الدول النامية في تحقيق التنمية المستدامة، ومنها تلك الخاصة بضمان تعزيز وتطوير برامج الرصد ودعم القدرات الوطنية ومجالات البحث العلمي والفني وغيرها من المجالات في البلدان النامية والأقل نمواً على وجه الخصوص . كما نجدد تأكيدنا على ضرورة المحافظة على التوازن الذي تم التوصل إليه في باريس ومواصلة التعامل بجدية وتمويل خيارات "التكيف" التي تحتاج إليها الدول النامية والأقل نمواً .

كما نتطلع أيضاً إلى التزام الدول المتقدمة بتعهداتها السابقة بما في ذلك تلك الخاصة بتوفير ما يعادل ١٠٠ مليار دولار سنوياً بحلول العام ٢٠٢٠ والتي من شأنها مساعدة الدول النامية والأقل نمواً على "التكيف" ومكافحة الآثار السلبية للتغيرات المناخية المتزايدة .

أصحاب المعالي،

السيدات والسادة،

أن الجمهورية اليمنية تواجه تحديات بيئية كبيرة. إذا أن زيادة معدلات الجفاف والتصحر، وتغير أنماط هطول الأمطار، وارتفاع معدل وشدة العواصف والكوارث الطبيعية في بلادنا؛ كل هذا ساهم، وللأسف، في زيادة انتشار الأمراض والأوبئة الصحية وتعرض المحميات الطبيعية في اليمن لتهديدات تؤثر سلباً على تنوعها الحيوي ومن هذه المحميات الطبيعية محمية جزيرة سقطرى، المدرجة في قائمة التراث العالمية. فإن هذه الجزيرة اليمنية تعد من أهم المحميات الطبيعية في العالم وتحتوي على كم هائل من التنوع الحيوي المتميز والفريد من نوعه. وقد تعرضت هذه المحمية للعديد من العواصف الطبيعية بسبب التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية وهي بحاجة لبرامج تقييم الاضرار والحفاظة على تنوعها الحيوي والفريد .

ونظراً لذلك، فإن خيارنا الأساسي، كدولة من الدول الأقل نمواً، هو "التكيف" مع هذه الآثار السلبية لتغير المناخ ومحاولة الحد من تأثيراتها على الإنسان والبيئة والاقتصاد . وعليه، فإننا نتطلع إلى تحقيق نتائج ملموسة ومخرجات عادلة وآليات فعالة تراعي حقوق الدول المتضررة من هذه الآثار السلبية.

أصحاب المعالي،

السيدات والسادة،

ختاماً، نرجو التوفيق والنجاح لمؤتمرنا هذا من اجل ضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة وتمكين الدول النامية والأقل نمواً من تحقيق تطلعات شعوبها المشروعة المتمثلة في حياة أفضل وتنمية مستدامة.

وشكراً،